كلمة رئيس وفد

المملكة الأردنية الهاشمية

السفير حسام الحسيني

في

المؤتمر العام السادس عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا ٣٠/١١-٤/١٢/٢٠١٥

سيدتي الرئيسه

يسرني باسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية أن أتقدم باحر التهاني لانتخابكم رئيساً للدورة الـ ١٦ للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكلنا ثقة بأن خبراتكم الواسعة وقيادتكم الحكيمة ستقود أعمالنا إلى النجاح المنشود، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي السيدة Gladys Triveno على جهودها في ترؤس وانجاح الدورة الـ ١٥ للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

كذلك أرجو أن أتقدم بالشكر إلى معالي المدير العام الدكتور لي يونغ وطاقم الأمانة العامة للمنظمة على جهودهم في حسن إعداد وتنظيم هذا المؤتمر.

كما أرجو أن أشارك بالترحيب والتهنئة بانضمام جمهورية جزر المارشال لعضوية المنظمة.

يؤيد وفد بلادي ما ورد في بيان مجموعة ال٧٧ والصين وبيان المجموعة العربية وبيان المجموعة الآسيوية ، وأرجو أن أضيف الملاحظات التالية:

يود وفد بلادي ان يشكر المدير العام أيضا على التقرير المفصل والعرض الواضح الذي قدمه عن نشاط المنظمة في الأعوام السابقة، ونعبر عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها في رفع مكانة المنظمة كإحدى المنظمات الدولية الرائدة في مجال التنمية كما نشيد بجهوده وبالنهج الإصلاحي الذي ينتهجه في إدارة المنظمه ورفع كفاءتها ومستوى أدائها.

سيدتي الرئيسه

يأتي انعقاد مؤتمرنا هذا بعد فترة وجيزة من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، والمبادئ التي تضمنتها للتنمية المستدامة، وأرجو في هذا المقام ان أشيد بالجهود التي قامت بها المنظمة وعلى راسها المدير العام خلال المفاوضات الحكومية التي سبقت إقرار خطة التنمية وخاصة ما يتعلق بها في البعد الصناعي والتي ساهمت في بلورة الهدف التاسع من الأجندة والذي يدعو إلى انشاء بنية تحتية صلبه وتشجيع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وتعزيز الابتكار.

كذلك اشكر المدير العام على تقريره المقدم لهذا المؤتمر تحت عنوان (تنفيذ إعلان ليما : صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة) وعلى الجهود

التي بذلها لمتابعة تنفيذ الإعلان، والتوجهات المتعلقة بتنفيذ الهدف التاسع من أجندة التنمية ٢٠٣٠. ويرى وفد بلادي ان عقد منتدى اليونيدو الرابع المعني بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة للجميع، سيوفر فرصة مناسبة لعقد مناقشات تفاعلية من شأنها أن تبرز الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في خطة التنمية عام ٢٠٣٠ ولا سيما حشد التمويل للهدف التاسع للتنمية المستدامة وبرامج المنظمة للشراكات القطرية وتنفيذهما، وتحفيز إقامة الشراكات واستقطاب الاستثمارات من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. ونأمل أن يخرج المنتدى بالتوصيات المحددة والعملية المأمولة للتطبيق على أرض الواقع.

سيدتي الرئيسه

يولي الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله أهمية بالغة لموضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكافة أشكالها بما في ذلك تعزيز التنمية الصناعية، وقد قطع الأردن شوطاً كبيراً في هذا المضمار، إلا أن التحديات المتزايدة والمتمثلة في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وما رافق ذلك من تفاقم

أزمات إنسانية واسعة النطاق شملت نزوح ولجوء الملايين من المدنيين الأبرياء الأمر الذي ترتب عليه دخول أعداد هائلة من اللاجئين إلى المملكة، أثر على برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية وضاعف الأعباء المترتبة على قطاعات الصحة والمياه والتعليم والطاقة، وساهم بشكل خاص بتفاقم ازمة البطالة نظرا للتنافس الذي فرضه توفر مئات الآلاف من الأيدي العاملة ضمن شرائح اللاجئين وانعكس على فرص العمل المتاحة للأردنيين.

مثل هذه التحديات تتطلب من المجتمع الدولي المشاركة في تحمل اعبائها، وقد يكون في برامج التنمية وخاصة الصناعية منها فرصة لتمكين المجتمعات المحلية في الأردن من الاستمرار في قدرتها على استضافة اللاجئين و ربما أيضا في توفير الفرصة لجزء من اللاجئين في الانخراط في برامج تشغيل تحفظ قدراتهم وتؤهلهم للعودة متى تحسنت الظروف لإعادة اعمار بلدانهم.

سيدتي الرئيسه

بالرغم مما سبق تمكن الاقتصاد الأردني في العام ٢٠١٤ من تحقيق تقدم ونمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي في هذا النمو تقدر بـ ٢٤% نظراً لما يتمتع به الأردن من بيئة حاضنه ومحفزة للقطاع الصناعي والاستثماري والتجاري وبما يمثله من بوابة عبور للشرق الأوسط ودول الجوار.

ويثمن الأردن عالياً الدور الذي تقوم به المنظمة والبرامج التي تقدمها في دعم القطاع الصناعي واستقطاب الاستثمارات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد الوطني.

فقد عملت اليونيدو على تيسير دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال قطاع الأعمال التجارية الزراعية إلى الأسواق عن طريق تنمية اتحادات التصدير، وقد كان الأردن من بين الدول التي استفادت من أنشطة اليونيدو في هذا المجال وبما ينسجم مع الرؤية الاقتصادية في الأردن والتي تركز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي ذي الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.

وكأداة فعالة في ترويج الصادرات، فقد أثبتت هذه التجربة بأنها تحسن الأداء الجماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر زيادة المبيعات والصادرات وخلق فرص العمل مع تحقيق معدلات نمو تفوق متوسط نموها السابق.

كما عقدت المنظمة في عمان عدد من الورش التدريبية مؤخرا من بينها ورشة عمل حول أثر تعزيز الإنتاجية في تحسين القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالإضافة إلى ورشة عمل للتعريف بأحدث برامجها لتنمية التجمعات العنقودية في الصناعات الثقافية والإبداعية في المملكة.

إنه لمحل اهتمام الأردن البرامج التي تقوم بها المنظمة لتعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الأردن في قطاع الطاقة، حيث يستورد الأردن ما نسبته ٩٥% من طاقته من الخارج الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة، وكذلك الحال بالنسبة إلى برامج المنظمة التي تهدف إلى تمكين

المرأة والحد من الفقر والبطالة وتعزيز الابتكار لما لها من دور أساسي في تعزيز التنمية والنهوض بالمجتمعات.

ختاماً سيدتي الرئيسه ،

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على دعم المملكة الأردنية الهاشمية الكامل للمدير العام وللمنظمة والدور الذي تقوم به، واستعداد وفد بلادي الكامل للإسهام في إنجاح أعمال هذا المؤتمر العام الموقر.

شكرا سيدتي الرئيسه